تغيّر المناخ واللامساواة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لسنا كلنا في نفس القارب

OXFAM

www.oxfam.org

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق تأثرًا بتغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة، مما يُفاقم ندرة المياه المزمنة التي تعاني منها، ويزيد من اعتمادها الحالي على الوقود الأحفوري .وقد برزت آثار تغير المناخ بالفعل في العديد من البلدان، لا سيما تلك التي تشهد صراعات .في الوقت نفسه، لا تُفاقم سياسات التقشف المُتبعة منذ عقود في المنطقة أوجه الامساواة فحسب، بل تُصعّب على دول المنطقة الإنفاق على المناخ .تُشكل التهديدات المناخية التي يُسببها أغنى الناس والشركات والاقتصادات الريعية تهديدًا وجوديًا للمنطقة .وفي الوقت نفسه، فإن من يعيشون في فقر، والمجتمعات المهمشة المعرضة لتغير المناخ، ومن يعيشون في بيئات صراع، هم الأكثر تضررًا .وتُعد النساء والفتيات، واللاجئون، وغيرهم من الفئات التي تعاني من التمييز، الأكثر تضررًا من سياسات التقشف الحالية وعواقب تغير المناخ .وتؤثر هذه العواقب على جميع أنحاء المنطقة، ويشعر بها معظم الناس، ومع ذلك، فإن أغنى الناس فقط هم من يمتلكون الثروة والسلطة والنفوذ اللازمين للتكيف مع عواقب انهيار المناخ .إن سياسات التقشف تؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ، والطريقة الوحيدة لمعالجة انهيار المناخ هي من خلال فرض الضرائب على الأثرياء واستهلاكهم الملوث والاستثمار بشكل كبير في الخدمات العامة والتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه والتحول

© أوكسفام الدولية الشهر 2025

كُتب هذا التقرير من قبل باربرا سمرز، جولي غرينوالت ونبيل عبده. وتُعرب أوكسفام عن امتنانها للدعم الذي قدّمه كل من درة الشواشي، نادين مزهر، صفاء جيوسي، أنجيلا تانجا، أليكس مايتلاند، أستريد نيلسون لويس، روزلين بوتمن، نور شواف، سارة ونسا، وآناه-غريس كيمونتو في إعداد هذا التقرير.
مراجعة خالد سعيد وهيثم بن زيد
ويأتي هذا التقرير ضمن سلسلة من الأوراق التي تهدف إلى إثراء النقاش العام حول قضايا السياسات التنموية والإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول القضايا الواردة في الورقة الرجاء توجيه رسالة إلكترونية إلى advocacy@oxfaminternational.org

يخضع هذا المستند لحقوق الملكية الفكرية ولكن يمكن استخدام النصّ مجاناً لأهداف المناصرة وإعداد الحملات والتعليم والبحث العلمي شريطة ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب الملكية الفكرية بأن يحاط علماً بأي من ذلك بهدف تقييم الأثر. أمّا في ما يخصّ النسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة الاستخدام في منشورات أخرى أو للترجمة أو التكيّيف فلا بدّ من الحصول على الإذن بذلك وقد يفرض بدل مالي. للتواصل إلكترونياً: policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذا المستند صحيحة عند تاريخ إصداره.

نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا لحساب منظمة أوكسفام الدولية في شهر يوليو لسنة 2025 تحت الرقم المتسلسل:
DOI: 10.21201/2025.000073
منظمة أوكسفام بريطانيا: أوكسفام بريطانيا، مبنى أوكسفام، شارع جون سميث، كاولي، أوكسفورد، OX4 2JY، المملكة المتحدة

صورة الغلاف: الأردن من أكثر البلدان فقراً في الموارد المائية على مستوى العالم، ما يجعله عرضة بشكل كبير لتغيّرات المناخ. في الوقت الحالي، لا تتجاوز نسبة امتلاء سدّ الوالة، الذي يزوّد المنطقة والعاصمة عمّان بالمياه 4% فقط من سعته الإجمالية. ويشكّل المشهد الجاف المحيط بالسدّ دليلاً واضحاً على النقص الحاد في المياه. فقد تشقّقت الأرض في قاع السدّ، حيث كانت المياه تغمرها سابقاً.

الصورة: محافظة مادبا، الأردن. تصوير: باولا غونزاليس/ أوكسفام

قبل البدء بالكتابة

اللامساواة تقتل، بل تخنق المجتمعات. وهي تخلق واقعا تضيع فيه فرص العدالة، هذا لأن عدم المساواة يُسرع الانهيار المناخي وتفاقم . .أزمته، حيث تضاعف الدول والأفراد الأكثر ثراءً الانبعاثات دون رادع أو محاسبة، من خلال استهلاكهم المفرط واستثماراتهم الملوثة تقف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مفترق طريق أمام أزمتين متشابكتين لا يمكن فصلهما: التفاوت الاقتصادي المتصاعد، وأزمة المناخ المتفاقمة. فالمنطقة تواجه تهديدات مناخية متزايدة تشمل موجات حر شديدة، والجفاف، والتصحر، وتدهور الأمن الغذائي. وعلى الرغم من ذلك، واصلت الحكومات في المنطقة اعتماد الحلول التقنية لمعالجة هذه المخاطر، بدلًا من التصدي للأسباب الجذرية للأزمة المناخية. وغالبًا ما ترتكز السياسات الاقتصادية المتبعة على نهج نيوليبرالي قائم على التقشف يخدم مصالح فئة محدودة فقط، ساهمت في تعميق التفاوت وترسيخ امتيازات هذه النخبة القليلة.

تُعد المنطقة من بين الأشد حرارةً والأقل وفرةً للمياه في العالم، حيث ارتفعت درجات الحرارة فيها بمقدار 1.5 درجة مئوية خلال الثلاثين عامًا الماضية. وتشير التقديرات إلى إمكانية وقوع 3.4 مليون حالة وفاة بسبب الحرارة بحلول عام 2041، في وقت يعاني فيه 83% من السكان من شح ومن تفاوت كبير في إمكانية الوصول إلى مصادر المياه.

يُنتج الأثرياء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حصة ضخمة وغير متكافئة من الانبعاثات القائمة على الاستهلاك، من خلال يخوتهم فاعتبارًا من عام 2022، يُساهم أغنى 10% من السكان بنسبة 60% من الانبعاثات، بينما يُساهم أفقر .الفاخرة الضخمة وطائراتهم الخاصة .50% في المنطقة بنسبة 10% فقط

وفي حين يتحمّل الأغنياء المسؤولية الكبرى في تفاقم أزمة المناخ، فإنّهم أيضاً الأكثر قدرة على حماية أنفسهم من عواقب تغيّر المناخ.

هذا التفاوت المناخي نابع من فوارق اقتصادية هائلة، فخلال الجائحة (كوفيد)، شهد أصحاب المليارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيادة في ثرواتهم فاقت ما حققوه خلال العقد السابق. حيث زادت ثروات أصحاب المليارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 65% في عام 2024، من 54.2 مليار دولار أمريكي إلى 89.5 مليار دولار أمريكي.. حتى قبل الجائحة، كانت الفجوة في أضحى تجلياتها، إذ كان 50% من إجمالي الدخل في أيدي أغنى 10%، في وقت لم تتجاوز حصة النصف الأكثر فقرا 11%.

في بلدان الخليج تحديدًا، تترسّخ الأزمة بشكل أوضح، حيث أنّ الاعتماد على الوقود الأحفوري وتصديره جعل من الثروة والسلطة حكرًا على قلّة، وقد أدى تركّز الثروة الناتجة عن استخراج وتصدير النفط والغاز إلى تفاقم الفقر والتفاوت الاجتماعي، فضلًا عن الإضرار بالبيئة ففي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ساهم أغنى 1% على التوالي بنسبة 24% و23% من إجمالي الانبعاثات في عام 2022 ، .فيما تتحمّل الدول الفقيرة، رغم انبعاثاتها الكربونية المحدودة، العبء الأكبر من آثار تغيّر المناخ

النمط ذاته ينطبق على الدول ينطبق على الأفراد - حيث صدر عن أغنى 0.1% انبعاثات تزيد 437.5 ضعفًا عن الانبعاثات الفردية لأفقر .50% في عام 1990، وهو تفاوت ارتفع إلى 465 ضعفًا بحلول عام 2022

.فأغنى 0.1% (حوالي 496,000 شخص) ينتجون انبعاثات تعادل ما ينتجه أفقر 50% (حوالي 248 مليون شخص)

وتساوي انبعاثات الفرد الواحد من أغنى 0.1% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يعادل القيادة حول كوكب الأرض حوالي 56 مرة.

ما اعتدنا سماعه ليس بعيدًا عن الواقع، فأولئك الذين يساهمون في التلوث بأقل قدر، هم من يدفعون الثمن الأكبر.

لسنا كلنا في نفس القارب، ففاحشو الثراء يسرّعون التدهور المناخي الحاد ويحمون أنفسهم من تبعاته، بينما يتحمّل الآخرون النتائج. أما المجتمعات الأكثر ضعفًا، من نساء ولاجئين وعمال ذوي دخل محدود، فلا تمتلك الموارد اللازمة للتكيّف. ومن بين الفئات الأكثر تضررًا، تأتي النساء والفتيات في المقدّمة. إذ أن ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، وتفاقم شح المياه، ستنعكس سلبًا على القطاع الزراعي، الذي تشكل النساء نحو 50% من اليد العاملة فيه. كما أن أزمة المياه ستدفع بعدد كبير من الفتيات إلى التسرّب المدرسي، بفعل أعباء العمل المنزلي غير المدفوع الذي يستنزف وقتًا أطول لجلب المياه1. هذا الواقع يعرضهن بشكل أكبر لأزمات ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والنزوح القسري. ويأتي كل ذلك في سياق نقص التمويل العام، وغياب الاستثمارات المناخية الحكومية، ما يُبقي الهياكل الاقتصادية غير العادلة على حالها، ويعزّز تفاقم التدهور المناخي الحاد.

يتطلّب تحقيق العدالة المناخية الاعتراف بالخسائر، سواء الاقتصادية منها أو غير الاقتصادية، بما يشمل التهجير الثقافي والتدهور البيئي. كما أنّ عقودًا من السياسات التقشفية أضعفت المؤسسات العامة، ودفعت باتجاه الخصخصة، وأدّت إلى تفاقم التفاوت الاقتصادي. أما الفئة الثرية، التي كثيرًا ما تتقاطع مع مواقع القرار أو النفوذ داخل الدولة، فهي غالبًا ما تعرقل أي جهد لإعادة توزيع الثروة. 2

إنّ المنطقة بحاجة ماسة إلى سياسات جريئة تكسر دوائر اللامساواة، وتتبنّى ضرائب تصاعدية، وتعيد توزيع الموارد، وتستثمر بشكل كبير

في الخدمات العامة. فمسار الانتقال العادل نحو اقتصاد أخضر يتطلّب استثمارات عامة ضخمة في البنى التحتية والخدمات. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة بحاجة إلى ما لا يقل عن 570 مليار دولار أمريكي من أجل التكيّف المناخي والحد من الانبعاثات.

رغم ذلك، فإن السياسات التقشفية التي شكّلت المشهد الاقتصادي في المنطقة على مدى عقود قد قلّصت الإنفاق العام المخصّص لمواجهة أزمة المناخ. ومع أن الحاجة إلى البنى التحتية والإنفاق الاجتماعي تتزايد، فإن العديد من دول المنطقة غير قادرة على تخصيص الموارد الكافية لدعم قطاعات الصحة والمياه والطاقة والخدمات العامة، وهي القطاعات التي ستتأثّر بشكل متزايد مع تفاقم التغير المناخي.

يبدأ الحل بمحاسبة الجهات الأكثر مسؤولية عن هذا التدهور المناخي الحاد. فهؤلاء ليسوا فقط السبب الرئيسي، بل هم أيضًا الأكثر قدرة على تحمّل كلفة الحلول. أغنى 1% من السكان يستحوذون على 48% من الثروة المالية، لكن التهرّب الضريبي والإعفاءات والامتيازات الممنوحة للأثرياء تستنزف الأموال العامة التي من المفترض أن تُوجَّه للعمل المناخي.

ومن الضروري، إلى جانب الاعتراف بمسؤولية دول الشمال الغني، في السابق وحاليًا عن أزمة المناخ وواجبها في سداد "ديْنها المناخي"، أن نسلّط الضوء أيضًا على دور الأفراد الأكثر ثراءً داخل كل دولة، في تعميق الكارثة المناخية. فاستثماراتهم الملوّثة وأنماط حياتهم واستهلاكهم غير المستدامة تسهم بشكل كبير في تعميق الكارثة المناخية وإشعال فتيلها في المنطقة والعالم بأسره.

ولتفادي المزيد من التدهور المناخي الحاد، لا بدّ من اتخاذ خطوات تحوّلية تقودها حكومات المنطقة، إلى جانب المؤسسات الدولية ودول الشمال العالمي. فإلغاء السياسات التقشفية، واعتماد سياسات مناخية جريئة وشاملة هما شرطان أساسيان للعبور نحو انتقال عادل ومستدام.

على الحكومات في المنطقة أن تتحرّك

أولًا، للحد من انبعاثات التي تنتجها الفئات الأكثر ثراءً

- وضع وتنفيذ خطط وطنية طموحة للتعامل مع تغيّر المناخ بما يتماشى مع اتفاق باريس، تشمل التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- فرض ضرائب تصاعدية على دخل وثروات أغنى 1% بهدف الحد من الانبعاثات المفرطة ومعالجة التفاوت الاقتصادي.
- فرض ضرائب إضافية على الدخل الفردي والمؤسسي الناتج عن الاستثمارات الملوّثة، تستهدف التلوث الكربوني بشكل مباشر.
- حظر أو فرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية كثيفة الانبعاثات مثل الطائرات الخاصة، اليخوت الفاخرة، سيارات الدفع الرباعي، والسفر الجوي المتكرر، مع ضرائب عقابية قد تصل إلى 90% أو أكثر.

ثانيًا، إنهاء سياسات التقشّف والاستثمار في العدالة المناخية والاجتماعية

- على الحكومات، بدعم من المؤسسات المالية الدولية، التخلّي عن سياسات التقشّف، وزيادة الاستثمارات في الخدمات العامة والعمل المناخي.
- ضمان توفير خدمات عامة مجانية شاملة وذات جودة عالية للجميع، بما يشمل نظم حماية اجتماعية مراعية للنوع الاجتماعي، ويمكن الوصول إليها من قبل الجميع، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. وفي الوقت نفسه، يجب أن تُولي سياسات الخدمات العامة أهمية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف مع تداعياته ، وإعادة التوزيع، والمشاركة.
- الاستثمار في مياه شرب نظيفة والكهرباء ونظم نقل عام مستدامة تقلل من الاعتماد على وسائل النقل الخاصة الملوّثة.
- وضع وتنفيذ أهداف واضحة للحد من التفاوت الاقتصادي، بما يضمن ألّا يتجاوز دخل أغنى 10% من السكان دخل 40% من الشرائح الأفقر مجتمعة.

ثالثًا، التأكيد على ضرورة التضامن والتعاون الإقليميين

- **إعادة توجيه التمويل المناخي الثنائي:** ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية وقطر والإمارات، إعادة النظر في أولوياتها التمويلية، والابتعاد عن الاستثمارات الملوّثة أو المرتبطة بالاستحواذ على الأراضي. المطلوب هو توجيه هذه الموارد نحو مشاريع الطاقة المتجددة، وتأمين وصول المجتمعات الفقيرة إلى مصادر الطاقة، ودعم جهود التكيّف المناخي داخل المنطقة، بالإضافة إلى الاستثمار الجاد في انتقال عادل للطاقة في باقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- **تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة:** على دول الخليج، وكذلك الدول المستفيدة من تمويل مناخي كبير، أن تلعب دورًا رياديًا في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع بقية دول المنطقة.
- **دعم صندوق الخسائر والأضرار:** على الدول الغنية في المنطقة أن تتبنّى قضية صندوق التعويض عن الخسائر والأضرار، وأن تساهم فيه بشكل ملموس ومنصف.

رابعًا، على الدول الغنية تسديد دينها المناخي

- ينبغي على هذه الدول تعويض الأضرار التي تسببت بها لدول الجنوب العالمي، بما في ذلك دول المنطقة، نتيجة التلوث التاريخي والمستمر. كما يجب أن تُلغى الديون المستحقة على دول المنطقة، وأن يتم دعم العمل المناخي فيها عبر المنح، لا عبر ديون جديدة تزيد من أعبائها المالية.

- تتحمّل الدول الصناعية الكبرى، المسؤولة تاريخيًا عن الحصة الأكبر من الانبعاثات، مسؤولية أساسية في الالتزام بهدف الحد من ارتفاع حرارة الأرض إلى أقل من 1.5 درجة مئوية، وفقًا لاتفاق باريس. ويجب أن تبادر هذه الدول إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بوتيرة أسرع من غيرها، بطريقة عادلة ومنصفة، مع تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة. يزيد النموذج الاقتصادي الحالي من فجوات التفاوت في الوصول إلى الطاقة والموارد، لذلك من الضروري أن تتحمل الدول المستهلكة الكبرى مسؤولية دعم البلدان التي تعاني من شحّ الطاقة، بدلًا من الاستمرار في استغلال مواردها.

ملاحظات

[1] منير، زينب. (2024). النساء وتغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحويل المحنة إلى فرصة. معهد الشرق الأوسط. https://www.mei.edu/publications/women-and-climate-change-mena-turning-adversity-opportunity

[2] كالاس، ديميتري. (2021). الوصفة السحرية للتقشف والتخفيف من الفقر: روايات السيطرة السياسية واللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أوكسفام. https://www.oxfam.org/en/research/magic-potion-austerity-and-poverty-alleviation .

أوكسفام

أوكسفام هي اتحاد دولي من 21 منظمة، تعمل مع شركائها وحلفائها، للوصول إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. نعالج معاً أوجه عدم المساواة لوضع حد للفقر والظلم، الآن وفي الأجل الطويل – من أجل تحقيق مستقبل يتسم بالتكافؤ. يرجى التواصل كتابة مع أي من الوكالات للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة الموقع التالي: www.oxfam.org.

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام كولومبيا (www.oxfamcolombia.org)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)

أوكسفام إيبيس (الدانمرك) (www.oxfamibis.dk)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام إنترمون (إسبانيا) (www.oxfamintermon.org)
أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام نوفيب (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام كيبيك (www.oxfam.qc.ca)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)
مؤسسة كيدف (www.kedv.org.tr)